

كتب بالعربية

موسوعة مصر والقضية الفلسطينية (١٩١٧ -

١٩٥٢)، المجلد الأول

عادل حسن غنيم (محرر)

القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٢. ٦١٧ صفحة.

الكبير. وضم القسم الأول ثلاثة فصول، وإن جاء من دون عنوان. أنجز غنيم نفسه الفصل الأول عن موقف مصر "منذ تصريح بلفور حتى أواخر العشرينيات من القرن العشرين"، بينما كانت مصر منشغلة، بالدرجة الأولى، بالدفاع عن قضيتها الوطنية. ومع ذلك أرسل أحمد زيور، رئيس الحكومة المصري آنذاك، أحمد لطفي السيد، إلى فلسطين، لحضور افتتاح "الجامعة العبرية" في القدس (١٩٢٥)، في وقت لم تكن الحركة الوطنية المصرية قد نضجت سياسياً بعد، فالرأسمالية الوطنية محدودة المطامح في مجالها المحلي، وكبار الملاك يلودون بالفكرة المصرية المنعزلة عن العرب. وعلى الرغم من ذلك زاوج كبار الملاك، عبر حزبهم (الأحرار الدستوريين)، بين الفرعونية - باعتبارها فكرة وطنية محلية خاصة - وبين العروبة، الفكرة الاجتماعية المادية، ذات الكيان الفعلي،

على وجهة نظر أبو غازي، فكانت هذه "الموسوعة" التي صدر مجلدها الأول، بعد أن تشكلت "لجنة توثيق تاريخ مصر والقضية الفلسطينية"، برعاية "المجلس"، وبعد غياب مبارك نفسه. ولعل التوفيق جاء في اختيار عادل غنيم رئيساً للجنة التوثيق المذكورة، ومشرفاً على تحرير "الموسوعة"، فهو أول مصري قدّم أطروحة ماجستير، ثم أتبعها بأخرى للدكتوراه عن فلسطين، وكانتا عن الحركة الوطنية الفلسطينية. توزعت "الموسوعة" ما بين أربعة أقسام، بستة وعشرين فصلاً استغرقت ٦١٧ صفحة من القطع

ما إن أشارت أصابع الاتهام إلى رئيس جمهورية مصر العربية، حسني مبارك، بالتواطؤ مع إسرائيل، في هجوم جيشها على قطاع غزة (٢٧/١٢/٢٠٠٨ - ١٩/١/٢٠٠٩)، والمعروف إسرائيليّاً باسم "الرصاص المصبوب"، حتى طلب رئيس الحكومة المصرية آنذاك، أحمد نظيف، من رئيس "المجلس الأعلى للثقافة"، عماد أبو غازي، إصدار بيان عن "المجلس" يبيّن مواقف مصر تجاه قضية فلسطين، مذ كانت هذه القضية. فردّ أبو غازي بأن "المجلس" معنيّ بإصدار كتب، لا بيانات، وقد وافق نظيف

الفلسطينية، لم يكن محمود يدري أنه إنما يؤسس للنظام السياسي العربي الذي وُلد لاحقاً، في هيئة "جامعة الدول العربية".

جاء القسم الثاني من "الموسوعة" تحت عنوان: "مصر الرسمية والقضية"، وضم ثلاثة فصول. عن "الملكية وقضية فلسطين"، كان الفصل الرابع، وتولته لطيفة سالم، بادئة بسقوط الخلافة العثمانية (١٩٢٤/٣/٣)، وسيطرة فكرة سدّ هذا الفراغ بالملك فؤاد. ومع ذلك لم يعبأ فؤاد بهيئة البراق، وأغلب الظن أن ذلك يعود إلى علاقته الحسنة باليهود في مصر.

خلف فاروق والده فؤاد (١٩٣٧/٧/٣١)، وهو الذي أبدى امتعاضه من الصهيونية التي ردت بضرب القنصلية المصرية في القدس (١٩٤٤/٨/٢١).

في مواجهة توصية "اللجنة الأنجلو - أميركية" بهجرة ١٠٠,٠٠٠ يهودي آخرين إلى فلسطين، دعا فاروق حكام العرب إلى "مؤتمر أنشاص" الذي رفض أي هجرة يهودية جديدة إلى فلسطين، واعتبر فلسطين قضية العرب أجمعين.

"الوطني" و"الشيوعي" عمدت إلى تعرية المواقف المهادنة للمحتل البريطاني، في الوقت الذي تسابق أهالي مصر لمساندة القضية الفلسطينية.

"بدأ الاهتمام بالقضية الفلسطينية من مدخل إسلامي"، هكذا استهل محمد علي حلّة، الفصل الثالث من الموسوعة، والذي يحمل عنوان "موقف مصر من ثورة ١٩٣٦ الفلسطينية"، والتي ألقت أضواء كاشفة على مواقف شتى القوى السياسية المصرية من القضية الفلسطينية. وفيها انحاز الوطنيون المصريون إلى هذه القضية، بينما ناصبها مهاوود الاحتلال البريطاني العداء، وإن لم تتعدّ المواقف الرسمية المصرية حدود التعاطف، بما لا يتلاءم مع موقع مصر في الوطن العربي.

حين دعا رئيس الحكومة المصرية، محمد محمود باشا (خريف سنة ١٩٣٨)، الوزراء العرب إلى الاجتماع في القاهرة، من أجل بلورة موقف موحد في "مؤتمر لندن" الذي دعت إليه الحكومة البريطانية بزعم إيجاد حل للقضية

في وقت منح الاحتلال البريطاني الحركة الصهيونية تسهيلات كبيرة للحركة والعمل.

عرض غنيم جملة العوامل التي فسحت المجال أمام النشاط الصهيوني في مصر، كما ألقى الضوء على الأوضاع السياسية في فلسطين، خلال العشرينيات، وكشف مدى تحيّر كل من زيور والطاغية إسماعيل صدقي باشا إلى الصهيونيين وضد فلسطين، وهما - أصلاً - ضد الشعب المصري.

عن "مصر وانتفاضة البراق" جاء الفصل الثاني، بقلم إيمان عامر، وفيه عرضت المؤلفة ملابسات اندلاع "هبة البراق"، ومختلف المواقف السياسية المصرية من تلك الهبة وتداعياتها وذيلوها. فقد دأب القصر الملكي على الدعوة إلى التفاهم بين العرب واليهود في فلسطين، بسبب حرص القصر على عدم تعكير الجو مع الإنجليز. وبينما سطحت الصحف الموالية للاحتلال البريطاني ("المقطم" و"الاتحاد") القضية الفلسطينية، فإن صحف الأحزاب الوطنية ("الوفد"

لجأ رأس الحركة الوطنية الفلسطينية، الحاج أمين الحسيني (حزيران / يونيو ١٩٤٦) إلى القاهرة في حماية فاروق، بينما اعتبره رئيس الحكومة المصرية آنذاك، إسماعيل صدقي باشا، مجرد لاجيء سياسي. رفض فاروق قرار تقسيم فلسطين، وتصدى لرئيس حكومته، محمود فهمي النقراشي باشا، الذي قرر عدم إرسال الجيش المصري إلى فلسطين. وجاء تصدي فاروق للنقراشي هنا، لتعزيز اقتراب فاروق من كرسي الخلافة، ومزاحمته ملك شرق الأردن، عبد الله بن الحسين، فضلاً عن رغبة الملك في حرف السخط الشعبي المصري في اتجاه عدو خارجي، وخشيته من احتمال تدفق اللاجئين من فلسطين إلى مصر، وأخيراً رغبة الملك في توجيه ضربة قاصمة إلى الحركة الوطنية المصرية، بسلاح الأحكام العرفية.

استمر القتال في فلسطين متقطعاً، إلى أن توقف في ٢١/١/١٩٤٩، وهو يوم بداية مفاوضات هدنة رودس التي عُقدت، بدايةً، بين مصر وإسرائيل، في

٢٤/٢/١٩٤٩، ثم تبعتها اتفاقات مع بقية "دول الطوق" وإسرائيل. ومع أن الحكم المصري عارض "مؤتمراً ريحاً" (١٢/١/١٩٤٨)، إلا أن الحكم نفسه قطع الطريق، فجأة، على "حكومة عموم فلسطين". ويا لها من مفارقة.

عن "البرلمان والقضية الفلسطينية" كتبت لطيفة سالم الفصل الخامس، فكتفت أن أعضاء البرلمان المصري دأبوا على وضع عواطفهم بتصرف الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. واعتمد النقراشي ١٠٠,٠٠٠ جنيه لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين، وحذر، في الوقت نفسه، من تسلل الجواسيس والمهربين إلى مصر، وإن أبدى حرصه على عودة اللاجئين إلى ديارهم.

وبينما لم يُشر الفصل إلى قيام حكومة النقراشي باحتجاز الفلسطينيين الذين اختاروا اللجوء إلى مصر، في حَجْر صحي (المزاريطة، والعباسية، ثم معسكر القنطرة شرق)، فإن من المعروف أن الحكومة المصرية، وبعد ضغوط

أخرجتها، سمحت بخروج كل من يمتلك ١٠,٠٠٠ جنيه، أو يكفله ثري مصري، من الحجر إلى المدن المصرية. وألحقت الحكومة سماحها المشروط هذا بقرار تعسفي قضى بعدم تشغيل الفلسطينيين، حتى من دون أجر. وحين تأسست "وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" (الأونروا)، رفضت حكومة السعديين السماح لها بتقديم معوناتهما إلى الفلسطينيين في مصر، خلافاً لبقية "دول الطوق"، ولم يحدث ما ذكرته المؤلفة من أن مصر لم تتخلّ عن اهتماماتها باللاجئين الفلسطينيين (ص ٢١٥).

غير أن سالم عرضت لاستجواب الشيخ مصطفى مرعي، في مجلس الشيوخ المصري، بشأن إهدار الأموال في شراء السلاح، وهو ما تطور من فساد في صفقات السلاح إلى "قضية الأسلحة الفاسدة" الشهيرة، والتي تم تبرئة جميع المتهمين فيها بعد ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢. وانتهى الفصل بنجاح حكومة الوفد في استصدار قرار من جامعة الدول العربية قضى

في تأسيس جامعة الدول العربية، إلى قصة النحاس مع موسى العلمي الذي سُمي مندوباً عن فلسطين. وقد فوجيء العلمي بفتور النحاس في هذا الصدد، وهو الذي كان متحمساً. وطلب النحاس إلى العلمي مراجعة ضابط الاستخبارات البريطانية الشهير، كلايتون، الذي أعطى العلمي قصاصة سلمها إلى النحاس، وتضمنت موافقة بريطانيا على عضوية فلسطين في الجامعة، وما أكثر دلالات هذه الواقعة.

إلى ذلك نجحت حكومة الوفد (١٩٥٠ - ١٩٥٢) في إبرام "معاهدة الضمان الجماعي"، و"الدفاع المشترك"، و"المقاطعة العربية لإسرائيل"، وكلها في نطاق جامعة الدول العربية. كما يُسجل للحكومة نفسها مكافحتها تهريب أموال اليهود من مصر إلى إسرائيل، فضلاً عن تطويرها نظم الإدارة المصرية في قطاع غزة.

عن "موقف حزب الأحرار الدستوريين"، جاء الفصل الثامن، بقلم أحمد زكريا الشلق، وقد أخذ الحزب بفكرة القومية المصرية، بينما

السابق من جور الفصول الستة السابقة عليه. وقد بدأ الجمعي بالقول: "حددت القضية الفلسطينية لمصر هويتها العربية، منذ النصف الأول من القرن العشرين." تعامل "الوفد"، بدايةً، مع القضية الفلسطينية بسياسة هادئة، واهتمام كبير، انطلاقاً من العاطفة الدينية والقومية، ومن أمن مصر القومي. وكان زعيم الحزب، مصطفى النحاس باشا، أول من حذّر من خطورة قيام دولة يهودية على حدود مصر. وبعد "معاهدة ٣٦" بين مصر وبريطانيا، أصبح "الوفد" حراً أكثر في التضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. لكن المؤلف لم يُشر إلى رفض النحاس إرسال عمال إلى فلسطين كي يحلّوا محل العمال المضربين، منذ ٢٠/٤/١٩٣٦، ولنحو ستة أشهر متصلة، ورفضه أيضاً توقيع النداء الشهير للملوك والأمراء العرب (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦)، المتضمن الاعتماد على "صديقنا بريطانيا" في حل القضية الفلسطينية.

كما أن المؤلف لم يُشر، عند حديثه عن دور النحاس

بمقاطعة إسرائيل. "الحكومات المصرية والقضية الفلسطينية (١٩١٧ - ١٩٤٧)"، كان عنوان الفصل السادس، وكتبه عماد جاد، لكنه لم يأخذ حقه لأن الفصول الستة السابقة غطت مواقف مصر حتى سنة ١٩٣٩. ومع ذلك فإن المؤلف أتى بجديد، مثل "اللجنة العربية المصرية للدفاع عن فلسطين"، برئاسة محمد علي علوبة باشا، فضلاً عن اجتماع رؤساء الحكومات العرب في القاهرة، عشية التوجه إلى "مؤتمر لندن" (١٩٣٩)، وما جرى في المؤتمر نفسه، و"مؤتمر لندن" الثاني (١٩٤٦ - ١٩٤٧)، ومؤتمرات المصايف العربية (بلودان وعاليه).

جاء القسم الثالث تحت عنوان "مصر الشعبية والقضية الفلسطينية"، وتكوّن من فرعين حمل أولهما عنوان "القوى السياسية"، وضم ثمانية فصول.

موقف "حزب الوفد" من القضية، تصدى له عبد المنعم إبراهيم الجمعي، في الفصل السابع، وينطبق عليه ما انطبق على الفصل

سيطرت فكرة "الشرقية" على كتابات رجالات الحزب. وعملت صحيفة الحزب، "السياسة"، على كشف أطماع الصهيونية في سيناء، وفكرة "الوطن القومي اليهودي"، ومحاباة الانتداب البريطاني للصهيونيين في فلسطين. غير أن الشلق لم يُلق الضوء على دوافع "الأحرار الدستوريين" إلى الاهتمام بالقضية الفلسطينية، والتي أعتقد أنها تُختصر في دافعين لا ثالث لهما: أولهما تفتيش الحزب عن شعبية له في الخارج، يفتقدها داخل مصر؛ الثاني محاولة إيجاد أسواق جديدة في "المشرق" للقطن المصري الذي بدأ يكسد منذ نهاية عشرينيات القرن العشرين.

تولى الجميعي كتابة الفصل التاسع، الخاص بموقف "الحزب السعدي" الذي رأى المؤلف أنه لم يشذ عن موقف معظم الأحزاب المصرية، من منطلق توثيق روابط الصداقة والمودة مع فلسطين، بينما الصحيح أن حكومة السعديين وقفت ضد دخول الجيش المصري حرب فلسطين الأولى (١٩٤٨)، ثم رضخت لرغبة الملك بدخول الجيش تلك الحرب،

من دون تسليح أو تدريب كافيين، فكانت الهزيمة. كما لم يشر المؤلف إلى انتهاز حكومة السعديين فرصة إعلان الأحكام العرفية، مع دخول الجيش، كي تشن حملة اعتقالات واسعة ضد اليساريين، ولم يتطرق أيضاً إلى المعاملة التعسفية للحكومة نفسها مع الفلسطينيين الذين لجأوا إلى مصر، ولم يُشر إلى اغتيال النقراشي، كأحد تداعيات حرب ١٩٤٨، انتقاماً من حله "الإخوان المسلمين"، وكيف رد النظام الملكي باغتيال المرشد العام لـ"الإخوان"، الإمام حسن البنا.

الكاتب نفسه أنجز الفصل العاشر، وخصه لموقف "الكتلة الوفدية" المتطابق مع موقف "الوفد"، ربما لأن رئيس "الكتلة"، مكرم عبيد، هو وفدي عريق، وظل سكرتيراً للوفد عدة أعوام، ولم يغادر الحزب إلا بعد خلافات شخصية، لا سياسية. ومع ما عُرف عن عبيد من ميول عروبية، فإن "الكتلة" سايرت الموقف الداعي إلى عدم توريط مصر في الحرب الفلسطينية الأولى. وكان هذا ديدن جميع

أحزاب الأقلية المصرية، التي افتقرت إلى الشعبية، فاضطرت إلى الاستقواء بالقصر حيناً، وبالاحتل البريطاني أحياناً. وهل ننسى أن النقراشي وأحمد ماهر كانا على رأس التيار اليساري في "الوفد"، وأنهما ما إن خرجا منه (١٩٣٧)، حتى أصبحا إلى يمينه، للسبب نفسه؟

وأخذ زكريا سليمان بيومي على عاتقه كتابة الفصل الحادي عشر، المخصص لموقف "الحزب الوطني" من القضية الفلسطينية. فمحاولات هذا الحزب كسب تأييد فرنسا لقضية مصر الوطنية أثرت سلباً في موقفه من احتلال فرنسا أقطاراً عربية، أمّا حين انسلخ فتحي رضوان عن الحزب، مُشكلاً "الوطني الجديد"، فإنه سارع إلى الاهتمام بالقضايا العربية، وتبنت خط مقاومة الاستعمار والصهيونية.

تولى خلف عبد العظيم سيد الميري متابعة مواقف "حزب الاتحاد" من القضية الفلسطينية، في الفصل الثاني عشر، وهو الحزب الذي جاء وليداً بين قصرَي الدوبارة (مقر المنسوب

يسجل الدسوقي أن رأس التنظيم الشيوعي المعروف باسم "طلیعة العمال"، وهو صادق سعد، كان الوحيد بين الشيوعيين المصريين الذي عارض التقسيم، وذلك في مقالة يتیمة نشرها في صحيفة الحزب السرية ("الهدف").

كما أشار الدسوقي إلى بيان للحزب الشيوعي المصري، في ۲۹/۱۲/۱۹۴۷، تطرق إلى محاولات جعل اليهود أمة، بينما لم يظهر ذاك الحزب قبل سنة ۱۹۵۰، وربما قصد المؤلف "المنظمة الشيوعية المصرية" (م. ش. م.)، وجريدها السرية "صوت البروليتاريا".

ويلاحظ أيضاً أن الحركة الشيوعية المصرية في صحفها العلنية والسرية أغنت موضوعي قضية فلسطين والحركة الصهيونية بالبحث والتحليل العلميين، فضلاً عن الكتب التي أصدرها شيوعيون مصريون مرموقون، مثل رفيق جبور (۱۹۲۵)، وأنور كامل (۱۹۴۴)، وصادق سعد (۱۹۴۶)، وفتحي الرملي (۱۹۵۰).

أما الفرع الثاني من

أشار إلى دعوة "الحزب الشيوعي المصري"، منذ أواسط العشرينيات، إلى "وحدة الشعوب العربية في الكفاح ضد الاستعمار". وقد شبّه الحزب زيارة بلفور لفلسطين (۱۹۲۵) بزيارة "القاتل إلى أهل القتل!" وازداد اهتمامه بفلسطين مع هبة البراق، وظل متمسكاً بما سبق أن أكده ستالين من أن اليهود لا يمثلون أمة، وبما قطعه لينين من أن الصهيونية "حركة خاطئة ورجعية تماماً"، وبالتالي ليس لليهود حق في فلسطين.

كما ربط الشيوعيون المصريون بين الاستعمار والصهيونية، وشددوا على ضرورة جلاء القوات البريطانية عن فلسطين، وإلغاء الانتداب، وإقامة دولة مستقلة ديمقراطية في فلسطين.

أخذ الدسوقي على الشيوعيين المصريين تأييدهم تقسيم فلسطين (۱۹۴۷)، وأشار إلى أن "الحركة الديمقراطية للتححر الوطني (حدثو)" [وهي إحدى المنظمات الشيوعية المصرية] حملت الرجعية العربية مسؤولية هذا التقسيم، بينما لم

السامي البريطاني)، وعابدين (مقر الملك فؤاد)، وتولى رئاسته يحيى إبراهيم، وكان علي ماهر نائباً له. وقد اعترى الارتباك موقف الحزب من فلسطين، فمرة هي قضية دينية، وثانية هي عرقية، وثالثة اقتصادية، ورابعة سياسية؛ كما أنه أولى القضايا الداخلية جل اهتمامه، واكتفى باعتبار العهود المتناقضة التي قطعتها بريطانيا على نفسها، جذر المشكلة في فلسطين.

عن موقف حركة "مصر الفتاة" كتب جمال معوض شقرة الفصل الثالث عشر، وهي الحركة التي تمسكت بعروبة مصر، و"توحيد الأمم العربية ... وتحريرها"، مع مسحة إسلامية، وأخرى فرعونية. وقد تأثرت الحركة بكتابات المجاهد الوطني الفلسطيني، المقيم في مصر، محمد علي الطاهر، واتخذت موقفاً حاسماً تجاه قضية فلسطين، حتى إنها أرسلت "كتيبة فلسطين" للقتال في حرب ۱۹۴۸.

أما "اليسار المصري وقضية فلسطين" فتعامل معه عاصم الدسوقي في الفصل الرابع عشر، وفيه

القسم الثالث فجاء تحت عنوان "الهيئات الجماعية الدينية"، وضم خمسة فصول كان أولها عن "موقف الأزهر" الذي غطاه محمد علي حلّة، في الفصل الخامس عشر، وقال فيه إن الأزهر دأب على القول إن القدس ليست للعرب وحدهم، وإنما هي لجميع المسلمين والعرب، وأن العرب هم حراسها وسدنتها. وفي سياق مواقف سليمة عديدة للأزهر تجاه القضية الفلسطينية، ترأس شيخ الأزهر، محمد مأمون الشناوي (١٩٤٨/٤/٢٦)، مؤتمراً لعلماء الأزهر رأى أن إنقاذ فلسطين واجب ديني، وطالب الحكومات العربية والإسلامية "بتهيئة المأوى والنفقة للمشردين العرب". وانتهى البيان بالتشديد على ضرورة مقاطعة الأعداء، وسدّ السبل عليهم، كما قطع بأن الجهاد غداً فرض عين على كل قادر، وأكد أن الدولة اليهودية تهدف إلى السيطرة على الإسلام والعروبة. وتصدى محمد عفيفي لمتابعة "موقف الكنيسة" في الفصل السادس عشر، بادئاً بالقول إن "الكنيسة القبطية ارتبطت ارتباطاً

وثيقاً بأرض فلسطين، فهي الأرض المقدسة التي شهدت ميلاد المسيح، ودعوته المباركة"، وارتبطت الزيارة الدينية لهذه المدينة المقدسة بالوجود القبطي في القدس. "موقف الطائفة اليهودية" كان عنوان الفصل السابع عشر، وتولى أمره محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني الذي عرض حجم الطائفة في مصر، منذ القرن التاسع عشر، وموقعها الاقتصادي، وتوزعها الجغرافي، والنشاط الصهيوني في أوساطها، والصحف التي أصدرتها في مصر، فضلاً عن الصحف المصرية التي مالأت الطائفة والحركة الصهيونية ("المقطم" و"المقتطف")، واستقواء الصهيونية بالماسونية. ولاحظ المؤلف مدى اندماج اليهود، في معظمهم، في نسيج المجتمع المصري بسيطرتهم على جوانب مهمة من الاقتصاد المصري، بينما انصرفت السلطات المصرية عن مقاومة الصهيونية. على أن المؤلف خلط بين الصهيونية والشيوعية، فرأى، أولاً، أن مؤسس "الحزب الاشتراكي المصري" هو اليهودي جوزيف

روزنتال، بينما لم يكن هذا إلاً واحداً من خمسة عشر عضواً في اللجنة المركزية للحزب، وواحداً من خمسة من مكتبها السياسي، ثم أن اليهود، كالمسلمين والمسيحيين، يختلفون في مشاربهم ومدارسهم الفكرية وتوجهاتهم السياسية، بسبب اختلاف طبقاتهم وفئاتهم الاجتماعية أساساً، فلماذا استهجان توزعهم بين الرأسمالية والاشتراكية، فضلاً عن الصهيونية والوطنية؟ أمّا "رابطة أنصار السلام"، فلم تكن شيوعية، وإنما جاءت خلال فترة انقطاع النشاط الشيوعي في مصر، وغياب الحزب، وإن كانت الرابطة ذات طابع ديمقراطي. ولعل من الطبيعي أن تجيء ردة فعل اليهود على الخطر النازي، منذ مطلع سنة ١٩٣٣، في ثلاثة اتجاهات: فمنهم من لاذ بالصهيونية، أو توجه إلى القصر، أو إلى أحزاب الأقلية؛ كما أن منهم من انضم إلى "الوفد" بديمقراطيته الرحبة، أو إلى اليسار بعلمانيته المؤكدة. وما كان لأي من اليهود أن يذهب إلى "مصر الفتاة"،

١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية، وكيف اضطرت إلى أن تخرج بتنظيمها السري إلى العلن، نجدة لفلسطين، الأمر الذي أربع النظام الملكي، فوقع في تناقض غريب، إذ منح هذا النظام بعض مقاتلي "الإخوان" في حرب ١٩٤٨ أوسمة، تقديراً لهم على شجاعتهم، قبل أن يودعهم السجن ويحلّ "الجماعة" التي ردت باغتيال رئيس الحكومة، النقراشي، فانتقم النظام الملكي بقتل حسن البنا، على النحو المعروف. نأتي إلى قسم "المؤتمرات" الذي تمت تغطيته مسبقاً في فصول متعددة، ولذا كانت مهمة كتابه غاية في الصعوبة، ف جاء الفصل العشرون "المؤتمر الإسلامي" (القدس ٧ - ١٧/١٢/١٩٣١)، وتولاه عادل غنيم. وتبعه الفصل الحادي والعشرون، بعنوان "مؤتمر بلودان"، في المصيف السوري الشهير (٨ - ١٣/٩/١٩٣٧)، وقد غطاه محمد عفيفي. وتولى محمد علي حلة تغطية دور مصر في الفصل الثاني والعشرين الذي حمل عنوان "المؤتمر النسائي الشرقي العربي" (القاهرة

هراري، وحلّها النقراشي بذريعة "تهديدها الأمن العام"! عن موقف جمعية "الشبان المسلمين" كتب أحمد حسن محمد الكناني الفصل الثامن عشر، وهي الجمعية التي تأسست في سنة ١٩٢٧، في مواجهة المد التبشيري في مصر، وضمت سياسيين ذوي ميول إسلامية، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية. وقد أولت "الجمعية" القضية الفلسطينية اهتماماً خاصاً، وإن لم يشر إلى أن "الجمعية" أسست في فلسطين أول فروعها خارج مصر. كما أغفل كون أول من قاد حركة وطنية مسلحة في فلسطين، كان رئيس فرع "الجمعية" في حيفا، وهو الشيخ عز الدين القسام. عن جماعة "الإخوان المسلمين وقضية فلسطين" جاء الفصل التاسع عشر، بقلم زكريا سليمان بيومي، وهي الجماعة التي توجهت إلى الشرق، بمدلوله العربي والإسلامي، مع اهتمام متميز بالقضية الفلسطينية. وقد أوضح المؤلف كيف دلفت "الجماعة" من النشاط الدعوي إلى النشاط السياسي، عبر كوة ثورة

ومن باب أولى إلى "الإخوان". لقد تعامل هذا الفصل مع اليهود كأنهم حجر صلد أو كتلة صماء، ولعل في هذا يكمن أساس فكرة "السوبر مان" اليهودي، القادر على كل شيء، وهو ما جعلنا نسلّم أمرنا إلى الله! بينما المؤلف نفسه يعترف بأن "يهود مصر لم يتردّوا جميعاً في النشاطات الصهيونية" (ص ٥٠٣). واللافت أن المؤلف جعل من وزير الداخلية الأسبق، مرتضى المراغي، مصدراً لبعض معلوماته. وليت عبد الغني رصد الصراعات الدامية بين الصهيونيين والشيعيين اليهود المصريين، وخصوصاً في نوادي "المكابي"، وهي الصراعات التي كشفت مدى تحيّر البوليس السياسي (المباحث العامة، وهي مباحث أمن الدولة لاحقاً، والأمن الوطني راهناً) إلى الصهيونيين في هذا الصدد. وأشار المؤلف إلى ما سماها "الحركة المضادة للصهيونية"، وأغلب الظن أنه يقصد "الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية" التي تأسست في صيف سنة ١٩٤٦، وتصدّرها عزرا

١٥ - ١٨/١٠/١٩٣٨).

كتب الفصل الثالث والعشرين محمد علي حطّ، بعنوان "دور مصر في المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية" (القاهرة ٧ - ١١/١٠/١٩٣٨)، وتحدث فيه عن قرار لجنة من الأحزاب المصرية من خلال أعضائها في مجلس الشيوخ والنواب، وفي سبيل الدفاع عن فلسطين، تنظيم مؤتمر برلماني عربي - إسلامي، في بلودان، غير أن الجانب الفلسطيني فضّل أن تكون القاهرة مقراً للمؤتمر الذي ترأسه الملك فاروق، شرفياً، في أول تأييد علني من الملك للقضية الفلسطينية. وانتهى المؤتمر إلى اعتبار "وعد بلفور" باطلاً، مطالباً بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ورفض تقسيمها، ومشهداً على ضرورة إنشاء حكومة دستورية فيها، وعقد معاهدة تحالف بين بريطانيا وفلسطين ينتهي بها الانتداب، والعفو الشامل عن الثوار.

أمّا دور مصر في "مؤتمر لندن"، المضمّن في الفصل الرابع والعشرين، فقد غطاه محمد علي حطّ.

في الفصل الخامس

والعشرين، غطى إبراهيم جلال أحمد موقف مصر في "المؤتمر النسائي العربي" (القاهرة ١٢ - ١٦/١٢/١٩٤٤). بقي "مؤتمر أنشاص" أول قمة عربية (٢٨ - ٢٩/٥/١٩٤٦) تُعقد بدعوة من الملك فاروق. وكانت الدعوة في العلن مواجهة توصيات "اللجنة الأنجلو - أميركية"، أمّا في الحقيقة فكانت لمكافحة الشيوعية في الأقطار العربية، في سياق "الحرب الباردة" التي أشعلت فتيلها الولايات المتحدة ضد "المعسكر الاشتراكي" بمجرد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وقد غطى هذا المؤتمر الفصل السادس والعشرين، وتولته عايدة السيد إبراهيم سليمة. وبعد، فنحن أمام ستّ وعشرين أطروحة دكتوراه، بالمعيار الأكاديمي الإنجليزي، كما أن النسبة الأكبر من كتّاب هذه الموسوعة حصلوا على دراسات عليا (ماجستير أو دكتوراه، أو اثنتين معاً) في المؤسسة التي غطى كل منهم موقفها من

القضية الفلسطينية، أو في القضية نفسها. ومع ذلك هناك ملاحظتان: أولاًهما أن ثمة استخداماً لمصطلح "اضطرابات"، وهو مصطلح استعماري يُوصّف به الاستعمار أي حركة ثورية في المستعمرات، وبالتالي لا يجوز لنا أن نستخدمه. أمّا الملاحظة الأخرى، فتتمثل في بنية "الموسوعة" التي سيطرت فيها فصولها الثلاثة الأولى - الموسوعة الأولى - طويلاً - وهو ما جار على الفصول الثلاثة والعشرين التالية التي توزعت موضوعياً، ذلك بأن الفصول الثلاثة الأولى تناولت ما يربو على عقدين من مواقف القوى والمؤسسات الحكومية، والشعبية، والأحزاب من القضية الفلسطينية، الأمر الذي وفر أساساً للتكرار. على أن هاتين الملاحظتين لا تقللان من الأهمية الأكاديمية والسياسية لهذه الموسوعة، في انتظار مجلداتها الثلاثة التالية.

عبد القادر ياسين

كاتب ومؤرخ سياسي فلسطيني مقيم في مصر